

السياسة الاحزابية وعملية الديمقراطية
في اوغندا منذ عام 1986

د. احمد الزروقي الرشيد
محاضر - قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم عملية الديمقراطية في أوغندا، وذلك من خلال محاولة فهم مدى اقتراب عملية التحول الديمقراطي في أوغندا من تحقيق تعددية حزبية تنافسية، واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون، وانتخابات دورية حرة ونزيهة، واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية، وحرية الصحافة والإعلام، وفاعلية منظمات المجتمع المدني. وقد اتضح من خلال الدراسة أن أوغندا لم تحقق تحولاً يذكر في مختلف الجوانب المشار إليها سلفاً، وهو ما يدعم فرضية الدراسة ويؤكددها، بحيث لا تعبر عملية الديمقراطية عن رغبة وإرادة حقيقية لصانع القرار السياسي في أوغندا، بقدر ما تعكس استجابة مؤقتة لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية.

المقدمة :

في مقدمة الدول التي أظهرت تقدماً ضئيلاً نحو التحول الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية، رغم الجهود التي بذلت وما زالت تبذل في هذا الاتجاه.

وترتبط عملية الديمقراطية بالضغوط التي تمارسها الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية فيما يعرف بالمشروطة السياسية 'Conditionality' (3)، بما تتضمن من ترغيب وإغراء أو ترهيب وإكراه تمارسه الجهات المانحة على الدول المتلقية للمعونات والمساعدات، لإجبارها على تبني برامج التكيف الهيكلي، والديمقراطية. كما تشكل المنظمات والجمعيات غير الحكومية والرأي العام العالمي مصدر ضغط قوي على الأنظمة السياسية من أجل دفعها لتبني عملية التحول الديمقراطي. وما يثير الانتباه هو

أضحت الديمقراطية أو التحول الديمقراطي (1) 'Democratization' الظاهرة السياسية الأهم في العالم خلال العقود القليلة الماضية، وهي تدخل فيما يسميه البعض الموجة الثالثة للديمقراطية 'The Third Wave'، أو الاستقلال الثاني، أسوة بمرحلة التحرر الوطني التي عاشتها أغلب الدول الإفريقية في بداية ستينيات القرن الماضي. وقد استهلّت هذه الموجة في بعض دول جنوب أوروبا لتغطي البرتغال وأسبانيا واليونان، ثم امتدت لتشمل بعض دول أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا، وأخيراً اتسع نطاقها لتشمل دول شرق أوروبا، وبعض أجزاء من قارة أفريقيا (2). والجدير بالذكر أنه حتى اليوم مازال ما يزيد عن نصف دول العالم غير ديمقراطية من المنظور الليبرالي، وتأتي الدول الإفريقية

وجيزة لا تتجاوز خمس سنوات من الاستفتاء العام الأول لعام 2000، إلى الاستفتاء العام الثاني لعام 2005 الذي وافق فيه الأوغنديون على فتح الفضاء السياسي للتعددية الحزبية؟

أولاً: منهجية الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تقويم عملية الديمقراطية في أوغندا، وتفسيرها باستخدام المدخل الانتقالي، وتقصي الكيفية التي تؤثر بها ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية على استمرار هذه العملية، وذلك باستعراض أهم سمات التحول الديمقراطي في البلاد إلى جانب معرفة مدى اقتراب عملية الديمقراطية التي تمر بها أوغندا من تحقيق مستوى مناسب من المشاركة السياسية خلال فترة الدراسة، وتجسد بداية فترة الدراسة استيلاء حركة المقاومة الوطنية بقيادة الرئيس يوري موسيفيني على السلطة في يناير عام 1986. ولهذا الغرض وغيره تأتي هذه الدراسة كمحاولة أولية لتفسير تأثير البيئتين الداخلية والخارجية (متغير مستقل) في عملية الديمقراطية (متغير تابع)، كما هو مبين في الشكل رقم (1) الذي يوضح تأثير العوامل البيئية المؤثرة في عملية الديمقراطية.

أن دوافع الديمقراطية لا تتبع من المجتمع ذاته في أغلب الأحيان، أي أنها ليست تطوراً داخلياً تدريجياً يأتي نتيجة لضغوط البيئة الداخلية، كما هو الحال في أغلب الدول الأوروبية، بل إنها جاءت نتيجة لتأثير عوامل خارجية تحاول فيها الدول المانحة الغربية فرض قيمها ومؤسساتها على الدول الأخرى لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة.

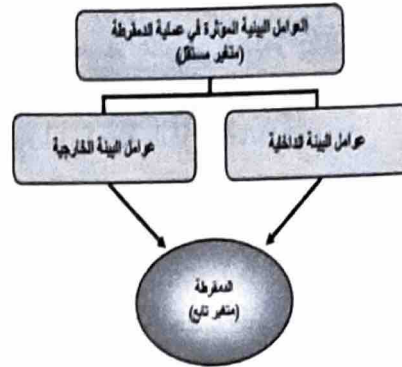
تأتي أوغندا من بين الدول الإفريقية التي تعرضت وما زالت تتعرض لضغوط المؤسسات الدولية والدول المانحة، بحيث أجبرت على التحول من نظام حركة المقاومة الوطنية National Resistance Movement System الذي كان يرفض أنصاره كافة مظاهر ونشاط الأحزاب السياسية، إلى نظام التعددية الحزبية الذي أجريت في سياقه الانتخابات البرلمانية والرئاسية في فبراير 2006. ويثير هذا التحول السريع من نظام الحركة الحزبية إلى التعددية الحزبية العديد من التساؤلات يرتبط أغلبها بطبيعة وأسباب هذا التغير من نظام كان يدافع عنه أصحابه بأنه الأنسب للواقع الأوغندي، وأن الأحزاب السياسية هي أدوات تجزئية، وذلك للاستقطاب الذي تحدثه إثنياً ودينياً ومذهبياً، إلى نظام يقوم على أساس التعددية الحزبية. وما يثير الانتباه هو أن هذا التغير قد حدث في فترة زمنية وجيزة؛ مما يثير عدداً من التساؤلات منها: هل استطاعت أوغندا أن تتغلب على كافة المعوقات التي كانت تحول دون الأخذ بالتعددية الحزبية؛ أو هل تعزز إدراك الأوغنديين بحتمية التعددية الحزبية، وأهميتها خلال فترة زمنية

يلفه ويحيط به الغموض، وهو الأمر الذي عبرت عنه "إشكالية المفهوم". فأي مفهوم "ينتمي دون ريب إلى المنظومة الفكرية والفلسفية للمحيط الذي يولد فيه، ويكتسب مناعته وخصوصيته من طبيعة اللون المعرفي الذي يقتضيه ويلتزم به. ولا يخلو مفهوم الديمقراطية من خاصية اللون المعرفي واللبس والغموض اللذين يعتبران خاصية تلازم تعدد وتنوع واختلاف المصادر والمنظومات الفكرية والفلسفية التي يستند إليها وعليها، لذلك فإن هذا الجزء من الدراسة سيتناول المفاهيم التالية:-

1. الديمقراطية:

يعتبر مفهوم الديمقراطية من المفاهيم التي شاع استعمالها بين الأفراد، وتناولها الفلاسفة والمفكرون في كتاباتهم منذ أقدم الأزمنة، وتفنن رجال السياسة في مختلف الأوقات في اقتراح تطبيقات لها، وهي تعني عند الكثيرين قيمة سامية في مختلف الثقافات، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحرية في مختلف المجالات. (4) فكلمة ديمقراطية تعني لغوياً "حكم الشعب"، وهي كلمة يونانية تتكون من شقين "Demos"، وتعني الشعب، و "Kratos" وتعني سلطة أو حكم، وبالتالي فإن مفهوم الديمقراطية يعني أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، بما يفيد أن يشترك جميع أفراد الشعب، وعلى قدم المساواة في صنع وتنفيذ السياسة العامة للمجتمع. (5) ويلاحظ أن هذا المفهوم قد تطور عبر مراحل الفكر السياسي

شكل رقم (1) بوضوح تأثير العوامل البيئية المؤثرة في عملية الديمقراطية



وبهدف تقويم الديمقراطية في أوغندا تمت الاستعانة ببعض المؤشرات التي تؤكد هذا التحول أو تنفيه، وتشمل هذه المؤشرات: التعددية الحزبية التنافسية؛ واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون؛ الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية؛ وحرية الصحافة والإعلام، وفاعلية منظمات المجتمع المدني. ولكي يتم فهم العلاقة بين متغيري الدراسة صيغت الفرضية التالية: "لا تعبر عملية الديمقراطية عن رغبة وإرادة حقيقية لصانع القرار السياسي في أوغندا، بقدر ما تعكس استجابة مؤقتة للضغوط البيئية الداخلية منها والخارجية".

ثانياً: مفهوم الديمقراطية وبعض المفاهيم ذات العلاقة

تحديد المفهوم مسألة حيوية وهامة، وأن إهمالها يقود إلى نوع من التشويش، وذلك لأن المفهوم الواحد قد يحمل أكثر من معنى ومقصد، والمفهوم - أحياناً - من فرط استخدامه قد يحمل الشيء ونقيضه، مما يجعله مفهوماً ملتبساً ومشوشاً،

تعريفات الديمقراطية كاسلوب على الطريقة التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول الديمقراطي عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، وهو مصطلح يطلق مجازاً على التغيير السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية، أي دون إراقة دماء، بما يفيد استسلام من بيدهم السلطة وتنازلهم عن السلطة لصالح قوى سياسية أو اجتماعية صاعدة بديلة، بعد أن يتبين عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع ككل. ويرتبط هذا المفهوم بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، التي تحدث عنها صامويل هنتجتون Samuel P. Huntington وتعني: "مجموعة من التحولات من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية في غضون فترة محددة من الزمن، والتي يفوق عددها التحولات في الاتجاه المعاكس خلال نفس الفترة من الزمن." (9)

3. نظام استبدادي :

هو نظام سياسي يتميز بسيطرة من بيدهم السلطة - فرد أو قلة - على الحكم، ويعمل هؤلاء على تنظيم وتوجيه المجتمع دون أية مسؤولية أمام المواطنين، لا وجود لانتخابات تنافسية، ولا يسمح للمواطنين بنقد الحكومة والنظام الاقتصادي والاجتماعي أو الإيديولوجية السائدة، ويقمع كل من يحاول ذلك. كما يحرم المواطنون من مصادر المعلومات، وذلك للطابع السري للدولة، كما لا يسمح بتأسيس أو تطور التنظيمات والجمعيات المستقلة عن الدولة، التي يمكنها انتقاد

المختلفة، فقد أصبح يعني في الفكر السياسي الغربي نمطاً من أنماط الحكم النيابي القائم على أساس التمثيل أو انتخاب هيئة حاكمة تحكم باسم الشعب من خلال الدوائر الانتخابية والانتخابات العامة الدورية. فالديمقراطية الحديثة ليست ديمقراطية القرية، أو القبيلة، أو دولة المدينة؛ إنها ديمقراطية الدولة القومية بحيث ارتبطت بنشأتها وتطورها. (6) ورغم شيوع استخدام مفهوم الديمقراطية بحيث تبلور في ثلاثة أنواع: الديمقراطية المباشرة؛ والديمقراطية غير المباشرة؛ والديمقراطية شبه المباشرة، إلا أن المعنى الحقيقي لهذا المفهوم مازال، وسيظل يعني حكم الجماهير نفسها بنفسها من خلال اشتراك كل أفراد المجتمع في الحكم، وهو يعني حكم الجموع لا فرد أو قلة أو جماعة فئة متميزة. (7)

2. الديمقراطية :

كثيراً ما يحدث خلط عند البعض بين مفهومي الديمقراطية والديمقراطية أو التحول الديمقراطي، عليه فإن الديمقراطية تعني عند الكثير من الباحثين التغيير أو الانتقال من نظام سياسي تسلطي أو شبه تسلطي، إلى نظام سياسي يلتزم بمقتضيات الاقتراع العام، والانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، وفاعلية المجتمع المدني، وحكم القانون، واستقلال القضاء. ويمكن تصنيف التعريفات المتعلقة بالديمقراطية إلى مجموعتين، تتناول الأولى التحول كسلوك، والثانية التحول كاسلوب؛ حيث تقضي الأولى الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع سياسي آخر ديمقراطي. (8) في حين تركز أغلب

الجمعيات والأحزاب، والصحافة، ومنع تعرض الناس في نشاطهم هذا (الرقابة على الرأي العام) لأي عسف أو إكراه، فلا يحتجز أحد بدون جريمة، ولا عقاب بدون نص. (13) وخلاصة القول أن الديمقراطية الليبرالية تتجسد في الاستفتاء وانتخابات دورية، ومسؤولية الحكومة ومسؤوليتها، والرقابة الدستورية والقضائية. (14)

ثالثاً: المداخل التي تفسر الديمقراطية (15)

تشير أدبيات الديمقراطية أو الإصلاح الديمقراطي كما يشير بوتّر Potter إلى هيمنة ثلاثة مداخل رئيسة تفسر بشكل أو آخر الطبيعة المتغيرة للدولة، وتأثير ذلك على فرص الديمقراطية أو التحول الديمقراطي، ولكن بأساليب مختلفة، وتضم هذه المداخل المدخل التحديثي، والمدخل البنيوي، والمدخل الانتقالي. (16) وفيما يلي عرض موجز لهذه المداخل ومساهماتها في تفسير عملية الديمقراطية أو التطور الديمقراطي:

1. المدخل التحديثي :

المدخل الأول للديمقراطية هو المدخل الاقتصادي- الاجتماعي الذي يؤكد على أهمية التنمية في عملية الانتقال إلى الإصلاح الديمقراطي. ويرجع هذا المدخل في أصوله لعالم الاجتماع الأمريكي ليبست S. M. Lipset في خمسينيات القرن العشرين، الذي يؤكد على ارتباط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التحديث. وقد استخدم ليبست خمسة عشر مؤشراً في بحثه لقياس الديمقراطية،

الأوضاع القائمة، وإن وجدت فيجمع أي فعل أو قول ضد الدولة التي تحكم سيطرتها على كافة جوانب الحياة. (10)

4. نظام شبه ديمقراطي :

نظام سياسي تكون فيه مسؤولية الحكومة أمام المواطنين محدودة، وتتخذ السلطة أشكالاً عسكرية أو تقليدية أو غيرها من المؤسسات غير المنتخبة. تأثير الانتخابات في هذا النوع من النظم السياسية محدود ومقيد، فالانتخابات غير حرة، حيث يتم فرض مرشحين يحددهم النظام وموالين له أما الأحزاب السياسية فقد تكون موجودة ولكن ليس لها أي دور في الانتخابات العامة أو في تشكيل الحكومة، إلى جانب فرض قيود على حرية التعبير أو الوصول إلى مصادر المعلومات. وفيما يخص التنظيمات والجمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني فهي تابعة للدولة وتعتمد عليها في التمويل والتنظيم، ومن ثم ليس لها أي تأثير يذكر. (11)

5. نظام ديمقراطي ليبرالي :

تقوم الديمقراطية الليبرالية على أساس أن كافة أفراد المجتمع لا يمكنهم ممارسة السلطة مباشرة، فيختارون من بينهم من يتحدث باسمهم ويعبر عن إرادتهم، أي من خلال نواب منتخبين (النظام النيابي) وذلك عبر انتخابات دورية حرة ونزيهة (الانتخاب)، بما يضمن لجميع البالغين حق المشاركة السياسية. (12) ويضمن هذا النظام حرية الرأي والاجتماع، والنقد، وتشكيل

تقود تاريخياً إلى اتجاهات سياسية أخرى. وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجياً عبر الوقت، فالتفسيرات التي تستخدم هذا المدخل هي بعيدة المدى قد يستغرق الوضع بضعة قرون، فالمدخل البنوي يقوم أساساً على المسائل الطبقية، ومن ثم لا يمكنها تفسير الديمقراطية في المجتمعات التي يغيب فيها التقسيم الطبقي، فالطبقية لا يمكن اعتبارها أهم عوامل الانتماء في تلك المجتمعات.⁽¹⁹⁾

3. المدخل الانتقالي :

يهتم هذه المدخل بالعمليات السياسية ومبادرات وخيارات النخب التي تفسر التحول من النمط الاستبدادي إلى نمط الديمقراطية الليبرالية. يهدف هذا المدخل إلى تفسير التحول من الأنظمة الاستبدادية إلى أخرى أكثر ديمقراطية، كما يهدف أيضاً لشرح أسباب نجاح بعض الدول في عملية التحول الديمقراطي، في حين تفشل دول أخرى. كما يركز أيضاً على الاستقرار عندما يتم تبني الحكم الديمقراطي. وفي عام 1979 طور أودونيل G. O'Donnell وشميتير Philippe C. Schmitter هذا المدخل بهدف دراسة إمكانية تحول دول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب أوروبا إلى الديمقراطية الليبرالية. يبدأ الانتقال كعملية من اللحظة الأولى التي يقرر فيها النظام السياسي الشروع في التحول نحو الديمقراطية، وتنتهي غالباً عندما تستكمل عملية التحول الديمقراطي بشكل نهائي، وأن ما يميز عملية التحول هو أن قواعد اللعبة السياسية لا يمكن تحديدها بوضوح، فهي ذات طبيعة متغيرة، وفي ذات الوقت

وقارن بين دول ديمقراطية، وأخرى غير ديمقراطية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وقارنها فيما يتعلق بالثروة، ومدى التصنيع، ودرجة التحضر، ومستوى التعليم.⁽¹⁷⁾

وجاءت نتيجة البحث أن الدول التي تتبع النهج الديمقراطي تتمتع بمستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالدول الاستبدادية، وبذلك توصل إلى نتيجة مفادها أنه كلما تحسن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، كلما توفرت لها فرص البقاء الديمقراطي. ويعتبر هذا المدخل من أهم الأسباب التي دفعت الدول الغربية بأن تبدأ برنامج منح المساعدات الاقتصادية لدول العالم الثالث على أمل أن تصبح وبفعل التحديث دولاً ديمقراطية. وانتقد هذا المدخل، وخاصة من علماء السياسة بتركيزه على العوامل الاقتصادية وإهماله للعوامل الأخرى، ويتساءل البعض عن أسباب وجود عدد كبير من الدول النامية تتميز باقتصاديات جيدة إلا أنها ظلت غير ديمقراطية.⁽¹⁸⁾

2. المدخل البنوي :

محور تركيز هذا المدخل هو التغيرات البنوية للسلطة لصالح الديمقراطية، ومن بين مسلمات هذا المدخل لتفسير الديمقراطية هو أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً عبر الوقت في بنى السلطة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفرض فرصاً وقيوداً تدفع النخب السياسية وغيرها نحو مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، أما التفاعلات الاجتماعية الأخرى فإنها

رابعاً: دوافع الديمقراطية في أوغندا

يواجه النظام السياسي في أوغندا تراكم ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية، حيث تتمثل ضغوط البيئة الخارجية في تصميم الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية على ضرورة أن تتحول أوغندا إلى نظام التعددية الحزبية، بالإضافة إلى الليبرالية الاقتصادية واقتصاديات الأسواق، وإن ظلت القيادة الأوغندية ترفض الانصياع لهذه الضغوط لفترة من الوقت، أما الضغوط الداخلية فإنها تتمثل في تنامي المعارضة السياسية السلمية والمسلحة كتعبير عن الرفض من جانب قطاعات عريضة من الشعب للنظام اللاحزبي.

1. ضغوط البيئة الداخلية:

رغم تمكن الرئيس موسيفيني من الوصول إلى السلطة في عام 1986 بالقوة المسلحة بقيادته لجيش المقاومة الوطني "National Resistant Army" الجناح المسلح لحركة المقاومة الوطنية "National Resistant Movement"، ورغم النجاح الذي حققه في الجانب الاقتصادي، والتأييد الشعبي النسبي الذي حظي به، ويتجلى ذلك في عدم قدرة أي من المرشحين على منافسته أو تهديده في الانتخابات العامة الرئاسية التي أجريت في فبراير 2006، وحصوله على نسبة تزيد على 59.3% من مجموع أصوات الناخبين، وعلى الرغم من تمكن موسيفيني من تأسيس جيش وطني قوي ومنظم قوامه حوالي 80 ألفاً، إلا أن حكومته مازالت غير قادرة على بسط

تكون عرضة للانتقاد من عدة جوانب. في واقع الأمر فإن العملية برمتها تعتبر صراعاً حول قواعد اللعبة السياسية التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وأي الجماعات يمكنها أن تشارك في العملية السياسية. ويفصل أودونيل وشميتز بين عناصر عملية التحول في جانب الليبرالية وجانب الديمقراطية. وتشير الليبرالية (Liberalism) إلى اتساع الحقوق وخلق ضمانات الحماية الشخصية، وحرية الحديث، وحرية التنظيم والاجتماع. أما الديمقراطية كما يراها أودونيل وشميتز فإنها تعني فتح الفضاء السياسي، وعدم احتكار السلطة بما يفسح المجال لدخول جماعات جديدة وخاصة المهمشة في الانتخابات والعملية السياسية.⁽²⁰⁾

إن محور تركيز هذا المدخل هو التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي، وأن الوضع في أوغندا يتماشى مع هذا المدخل، حيث أنها تجسد نموذجاً شبه ديمقراطي يتجه نحو الديمقراطية الليبرالية ولو نظرياً. وقد أظهرت أوغندا في بداية القرن الحالي بعض التقدم في الأداء الاقتصادي، وأصبحت خلال تسعينيات القرن الماضي ينظر إليها على أنها قصة نجاح، ونموذج يجب أن يحتذى به غيرها من الدول الأفريقية في المجال الاقتصادي، وبذلك كانت من بين الدول المحظوظة في مجال المساعدات المالية الممنوحة. وعليه فإن تفسير التحول الديمقراطي في أوغندا يستوجب معرفة تأثير العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية المتمثلة في ضغوط الدول المانحة والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.⁽²¹⁾

نفوذها وسيطرتها على كافة أقاليم ومناطق البلاد، خاصة الإقليم الشمالي، حيث تنشط جماعات مناهضة للحكومة المركزية تدعمها بعض دول الجوار الجغرافي خاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا.⁽²²⁾

شمال البلاد، مستخدمة ما يتوفر لها من قواعد في جنوب السودان، ورغم عدم قدرة هذه الجماعة المتمردة على تحقيق النصر على الحكومة إلا أنها ظلت دائماً قادرة على زعزعة الاستقرار وأن تضايق القوات الحكومية بشكل دائم.⁽²³⁾

تأتي جماعة جيش الرب للمقاومة Lord's Resistance Army التي تأسست على أنقاض حركة الروح القدس Holy Spirit Movement، بقيادة ألس لاكوينا Alice Lakwena على رأس أهم الجماعات المعارضة لحكومة الرئيس موسيفيني. وبسبب افتقار الجيش الحكومي للأسلحة والمعدات الضرورية، أصبحت هذه الحركة من أقوى الحركات المعارضة المسلحة، وإن استطاعت تحقيق بعض النجاح في عملياتها الحربية ضد حكومة موسيفيني، بنقل نطاق نشاطها نحو جنوب البلاد، ولكن ما إن تمكن الجيش الحكومي من الحصول على الأسلحة والإمدادات الضرورية، لم تتمكن جماعة ألس لاكوينا وأصحابها الصمود طويلاً، بل لم تسلم هي ذاتها من المطاردة ففرت إلى دولة كينيا المجاورة، مخلفة وراءها بنية تحتية متهاكة للحركة، وعليه لم تغلج العصي، ولم تتحول الحجارة إلى قنابل ومتفجرات، بل لم تعمل قوى الطبيعة على مساعدة الحركة كما وعدت ألس لاكوينا أصحابها، وبذلك انهارت حركتها واختفت من على المسرح السياسي الأوغندي، وما بقي منها انضم لاحقاً إلى جيش الرب للمقاومة الذي أسسه جوزيف كوني Joseph Kony. وقد تمكنت هذه الجماعة من تحدي الحكومة المركزية معتمدة على تأييد بعض (الأشولي) في

وتأتي جبهة تحرير غرب النيل التي ترتبط ببقايا نظام عيدي أمين، وتضم خليطاً من متمردي أوغندا والكونغو ورواندا، وتهدف إلى تحرير منطقة منابع النيل من سيطرة التوتسي، ومن أهداف هذه الجبهة استعادة المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتمتع بها أبناء غرب منطقة النيل إبان حكم الرئيس الراحل عيدي أمين في سبعينيات القرن الماضي.⁽²⁴⁾ وقد انتقد قياديو الحركة الأوضاع الاقتصادية المتردية، ونقص فرص التنمية في الإقليم واستخدامها في تعبئة أبناء الإقليم ضد حكومة موسيفيني، وقد اجتذب ذلك عدداً كبيراً من المجندين في صفوفها، وفي غمار ذلك ظل معظم نشاط الجبهة منحصراً في ثلاث مناطق رئيسة فقط من غرب النيل، وهي مقاطعات مويو، ونبيي، وأروى.⁽²⁵⁾

وبجانب الجماعتين سالفتي الذكر، توجد جماعة القوات الديمقراطية المتحالفة Allied Democratic Forces التي باشرت نشاطها المسلح في أواخر عام 1996، انطلاقاً من قواعدها على حدود أوغندا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية DRC، في مناطق جبال رونزوري، مستهدفة وجود القوات الحكومية في مناطق مقاطعة بوندي بوجيو بالإقليم الغربي، وتسبب نشاط هذه الحركة في

فواندها ومغانمها الأغنياء، وأن الوقت قد حان للتغيير، ومن ناحية أخرى فقد أشار كيزا بيسيكي إلى أن تدخل أوغندا في حرب الكونغو الديمقراطية قد ساهم في استنزاف ميزانية الدولة لصالح الإنفاق العسكري على حساب الخدمات التعليمية والصحية، وأن محاولات الحكومة للتوصل إلى حل عسكري مع جبهات وفصائل التمرد لم تكن مرضية، بل ساهمت في مزيد من الدمار في مناطق الشمال والغرب، وخطف الأطفال الأوغنديين لتجنيدهم في حركات التمرد، وهي جيش الرب للمقاومة، وجبهة التحالف الديمقراطي، اللتان تنطلقان من مواقع في جنوب السودان وغرب الكونغو، ولذلك دعا بيسيكي إلى ضرورة تبني حل سياسي تفاوضي للخروج من المأزق.⁽²⁸⁾

من ناحية أخرى وعلى مستوى التعامل مع الشأن الداخلي وخصوصاً ما يتعلق منه بالجانب الأمني، فقد شهد شهر أغسطس عام 2002 تطورا هاما في سياسة الحكومة الأوغندية تجاه المتمردين من جيش الرب للمقاومة، حيث أعلن الرئيس موسيفيني عن استعداده لإيقاف إطلاق النار ولبدء التفاوض مع قيادة التمرد، واشترط لذلك تعهدا من المتمردين بوقف قتل المدنيين، وإحراق القرى، وخطف الأطفال، وعدم مهاجمة القوات الأوغندية، وفي أعقاب ذلك أعلن جيش الرب للمقاومة وقفا مؤقتا لإطلاق النار وعملياته العسكرية الأخرى مقابل الجلوس إلى مائدة المفاوضات، وردت الحكومة بإعلان تشكيل لجنة التفاوض. وهذا الإجراء يأتي في إطار التسوية السياسية التفاوضية التي تغمر المنطقة، فالمفاوضات مع الكونغو

نزوح أعداد كبيرة من سكان الإقليم وتكدسهم في ثلاث مناطق من مقاطعة بوندي؛ وروبيسينجو؛ وكارجوتو؛ جميعها تطل على شواطئ بحيرة البرت، وينتمي أغلب أعضاء هذه الحركة إلى بقايا الجيش الوطني لتحرير أوغندا، حركة رونزوري، وحركة تابلين الإسلامية المتطرفة.⁽²⁶⁾

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة لم تفلح حتى الآن في وضع حد للحرب الأهلية الدائرة مع الجماعات المعارضة المسلحة في مناطق شمال وغرب البلاد.⁽²⁷⁾ علاوة على ذلك فإن تنامي المعارضة السياسية السلمية والمسلحة يمكن أن ينظر إليه على أنه بمثابة رفض من جانب قطاعات من الشعب لنظام حكم موسيفيني، وعلى جانب المعارضة السياسية يلاحظ أنه عندما جرت الانتخابات الرئاسية عام 2001 التي تنافس فيها خمسة مرشحين آخرين إلى جانب موسيفيني، وكان أبرز المعارضين له في هذا الميدان كيزا بيسيكي، وهو عضو سابق في حركة وجيش المقاومة الوطنية مع موسيفيني منذ اليوم الأول للحرب الأهلية في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وشغل مناصب عسكرية عليا في القوات المسلحة ومناصب سياسية في نظام الحكم، ولكنه انشق عن الحركة ومفاهيمها في عام 1999 على أساس الدعوة لنظام ديمقراطي كامل يقوم على وجود التعددية الحزبية الفعالة في الحياة العامة وفي الانتخابات وفي البرلمان، كما أنه تحدث عن انتشار الفساد بشكل واسع في الدولة بالمعنى الاقتصادي والمالي، وأن الإصلاحات الاقتصادية والتنمية التي حققها موسيفيني لم يستفد منها الفقراء، وإنما اكتسب

ساهم في إثارة الرأي العام الأوغندي، خاصة عندما وردت أخبار تفيد بخطف جيش الرب للمقاومة للأطفال وتجنيدهم في الحرب ضد الحكومة، وهو ما ضاعف من مخاوف القرويين في المناطق النائية في شمال أوغندا، فتوقفت قوافل الإغاثة الإنسانية إلى معسكرات اللاجئين، والنازحين داخليا في شمال أوغندا خشية الهجمات الانتقامية لعصابات التمرد، ويبدو أنه كانت هناك ضغوط خارجية على أوغندا لقبول مسار التفاوض والتسوية السياسية، مادامت قد قبلت ذلك مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لوقف عمليات المعارضة الأوغندية المسلحة التي تنطلق من شرق الكونغو.⁽³¹⁾

على أية حال تمثل الجماعات الساخطة والمتمردة على اختلاف أنواعها عنصر ضغط على نظام موسيفيني، مما يتطلب التكيف معها من خلال إعادة النظر في سياساته المختلفة وممارساته تجاهها، كما أن تجاهلها وعدم الاستجابة لمطالبها، إلى جانب رفض الاستجابة للمطالب الشعبية القاضية بتوسيع مساحة المشاركة السياسية، سوف يعمل على زعزعة استقرار النظام، ويهدد بقاءه، وبالتالي فإن استمرار وجود تلك الجماعات في ظل صعوبة سيطرة النظام الحاكم عليها عسكرياً، وعدم رغبته الحقيقية في استيعابها سياسياً سيمثل استنزافاً مستمراً لموارد النظام الحاكم، ويعمل على إعاقة عملية التنمية التي تنطلق لها أوغندا.⁽³²⁾

الديمقراطية تسير بنجاح خاصة بعد اتفاق المصالحة بين رئيس الكونغو ورواندا، وقد سبق هذا قبول أوغندا للتسوية السياسية ووعدت بسحب قواتها من أراضي الكونغو، وفعلاً بدأت الانسحاب، وعلى الجانب الآخر من أحداث المنطقة اشتركت أوغندا مع باقي دول منظمة الإيجاد في تمهيد الطريق بالاتصالات السرية والعنيفة للحل التفاوضي بين حكومة السودان ومواصلة التفاوض خلال شهري أغسطس وسبتمبر من نفس العام.⁽²⁹⁾

ومن ناحية ثانية فإن الحملات العسكرية المتواصلة التي قادتها أوغندا ضد جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان لم تحقق أي نجاح يذكر، رغم سماح الحكومة السودانية بمنح أوغندا حق المطاردة العسكرية عبر الحدود المشتركة بل تجاوز ذلك داخل الأراضي السودانية، حيث يقيم جيش الرب معسكراته ويحشد قواته، وفعلاً قامت القوات الأوغندية بعبور الحدود السياسية ومهاجمة المعسكرات والقواعد الخاصة بالمتمردين وألحقت بهم خسائر جسيمة، وكان السودان يوافق شهرياً على تمديد فترة السماح بالمطاردة داخل أراضيه، حتى بلغت الفترة حوالي ستة شهور، ومع ذلك كانت القوات المتمردة تهاجم القرى في شمال أوغندا، وتقتل المدنيين وتخطف الأطفال لاستخدامهم في خدمة القوات المتمردة أو لتدريبهم على القتال وحرب العصابات.⁽³⁰⁾

إن عدم قدرة قوات جيش الدفاع الشعبي الأوغندي القضاء على التمرد

2- ضغوط البيئة الخارجية:

المسلحة المناهضة لكمبالا، سعياً وراء تحقيق مصالحها.⁽³⁵⁾ ولعل الدعم والتأييد والإمدادات العسكرية، والدعم اللوجستي الذي كانت تقدمه الحكومة السودانية بشكل مستمر لجيش الرب للمقاومة LRA، يأتي في مقدمة الضغوط الإقليمية التي دفعت نظام موسيفيني إلى إعادة حساباته، وعلاقاته الخارجية مع دول الجوار الجغرافي.⁽³⁶⁾

وإذا كانت أوغندا قد سلمت لبعض الوقت من انتقادات الدول الغربية، وهو ما أعطاها بعض الوقت للمناورة والتراخي في وتيرة عملية الديمقراطية، حيث تغاضت الولايات المتحدة بشكل مقصود عن استخدام الضغط لإحداث هذا التحول، حيث كان مرحلياً، أي مجرد فترة انتقالية لكي يتمكن النظام الحاكم في أوغندا من تثبيت دعائم حكمه، وما يدعم هذا الاعتقاد هو توجه أوغندا اقتصادياً نحو الأخذ ببعض مظاهر الليبرالية الاقتصادية، بالإضافة إلى تركيز دستور 1995 على قضايا الحريات وحقوق الإنسان، وهي من الموضوعات الرئيسة المتعلقة بعملية الديمقراطية.

خامساً: معايير الديمقراطية في أوغندا

يمكن تحليل عملية الديمقراطية في أوغندا من خلال استعراض مدى التطور الذي تحقق خلال فترة الدراسة (1986-2010)، حيث شهدت فيها البلاد بعض التقدم في جوانب، والتعثر في جوانب أخرى، كما جاءت وتيرة هذا التحول أكثر سرعة في مرحلة مقارنة بمراحل أخرى، ويمكن إدراك هذا التطور من خلال النظر

تعرضت أوغندا لضغوط خارجية متمثلة في تصميم الدول الغربية بضرورة أن تتبنى البلاد برامج التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، التي تقود إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية في إطار التعددية السياسية، والاقتصاد الحر. فأوغندا التي ظلت ترفض الديمقراطية بشكل قاطع - وإن أخذت ببعض مظاهرها - متبينة بدلاً عن ذلك نهجاً وأسلوباً مغايراً يعرف بنظام حركة المقاومة الوطنية، وهو نظام يقر بوجود مجالس نيابية منتخبة ولكن على أسس لاهزبية؛ وهي إجراءات تبدأ من القاعدة الأساسية التي تتكون من مجالس ولجان المقاومة، التي تتجه إلى أعلى حتى يتم بناء النظام السياسي العام للدولة في شكل مجلس المقاومة الوطني.⁽³³⁾ ويرى موسيفيني في هذا النظام بأنه الضمان الوحيد لضبط العلاقات السياسية المتوترة بين الشعوب والقبائل والأصول الإثنية المتعددة في سائر أرجاء البلاد، وإجمالاً فإن الصراع يتصاعد ويتعمق، وتتداخل فيه المطالب السياسية والاقتصادية والإثنية، وقد نجحت تلك الضغوط في دفع موسيفيني إلى تبني تغييرات في النظام السياسي، وفتح الفضاء السياسي إلى التعددية الحزبية في إطار عملية الديمقراطية.⁽³⁴⁾

ويمكن تصنيف الضغوط الخارجية إلى ضغوط قادمة من المحيط الإقليمي، وأخرى من المحيط الدولي، حيث تمارس دول الجوار الجغرافي نوعاً من الضغط على النظام السياسي الأوغندي بما تقدمه من دعم ومساعدات للجماعات المعارضة

جاء دستور 1995 ليؤكد على ذلك في نص المادة 269 التي أبقت على تعليق نشاط الأحزاب السياسية، كما استمر هذا الوضع في قانون التنظيمات والأحزاب السياسية الصادر في عام 2002، وبذلك أصبحت العلاقة مع الأحزاب السياسية من أهم ما يميز نظام حركة المقاومة الوطنية خلال الفترة 1986-2005.⁽³⁸⁾

ورغم تأكيد موسيفيني بأن حركة المقاومة الوطنية NRM ليست حزباً سياسياً، بل حركة وطنية قادرة على كسب إخلاص وتأييد أغلب الأوغنديين، وبدلاً غير مسبوق للتعددية الحزبية، تقوم على الإجماع الشعبي لا التعددية الحزبية،⁽³⁹⁾ وأن المشاركة السياسية وفقاً لهذا النظام لا تتطلب أي شكل من أشكال العضوية الحزبية أو الولاء السياسي.⁽⁴⁰⁾ فإن خصومه يرفضون هذه الادعاءات واصفين النظام بأنه أقرب ما يكون إلى نظام الحزب الواحد⁽⁴¹⁾، وفي حين كان ينظر إلى الأحزاب السياسية على أنها مؤسسات النخبة التي لا تمثل مصالح الجماهير الشعبية، فإن نظام الحركة ومجالسها المحلية تعتبر أدوات المشاركة السياسية المباشرة للجماهير وبالجماهير،⁽⁴²⁾ بحيث يمكن تحويل السلطة للجماهير من مستوى القاعدة (القرية) إلى المستوى الوطني (البرلمان)، وهو الأمر الذي قد يساعد في إذابة الانقسامات الأولية في المجتمع أو على الأقل الحد من غلوها.⁽⁴³⁾

وفي غضون ذلك أصبحت مسألة فتح الفضاء السياسي، والسماح بعودة الأحزاب السياسية لممارسة نشاطها التقليدي

في التغيرات التي طرأت على معايير التعددية الحزبية، والانتخابات الدورية، استقلال القضاء، واحترام الدستور وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وفاعلية منظمات المجتمع المدني، كما هو موضح في الشكل رقم (2) الذي يوضح معايير الديمقراطية ومؤشراتها.

شكل رقم (2) يوضح معايير الديمقراطية ومؤشراتها



1. التعددية الحزبية:

لم يتوقف موسيفيني منذ توليه السلطة عام 1986 حتى عام 2005 عن التأكيد على أن نظام حركة المقاومة الوطنية الذي يقوم على أساس فكرة المجالس واللجان المحلية يمكن جميع الأوغنديين من المشاركة السياسية في الحكم،⁽³⁷⁾ وهو نظام سياسي يعرف بنظام حركة المقاومة، وشامل لجميع الأنشطة السياسية في البلاد، يقبل بوجود مجالس نيابية منتخبة، ولكن على أسس لاهزبية، وعلى هذا الأساس منعت جميع الأحزاب السياسية من ممارسة أي نشاط سياسي، بل حرمت من فتح فروع لها في مختلف مناطق البلاد، وكذلك من حق المشاركة في اختيار مرشحين يشاركون باسمها في الانتخابات العامة الرئاسية والبرلمانية والمحلية. ثم

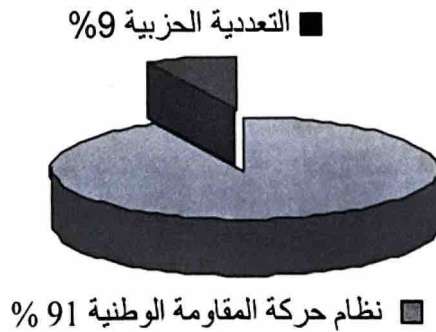
وعلى هذا الأساس أجري الاستفتاء العام الأول في 29 يونيو 2000 حول النظام السياسي الذي يجب أن تتبناه البلاد، وكان سؤال الاستفتاء هو: "أي نظام ترغب في أن يتم العمل به في أوغندا نظام الحركة (حركة المقاومة الوطنية) أم التعددية الحزبية؟"، وكانت نتيجة الاستفتاء أنه من بين 51.1% من إجمالي جمهور الناخبين الذين شاركوا بأصواتهم في الاستفتاء فإن 90.7% صوتوا لصالح الاستمرار بنظام الحركة⁽⁴⁴⁾ كما هو موضح في الجدول رقم (1) الذي يبين نتائج الاستفتاء العام الأول في 29 يونيو 2000.

من المسائل الخلافية والمثيرة للجدل في أوغندا. وقد نظم دستور 1995 هذه المسألة، حيث تناولت المادة 74 الإجراءات الواجب إتباعها للعودة إلى نظام التعددية الحزبية، على أن يتم ذلك من خلال استفتاء شعبي أو انتخابات عامة، وهذا يعني عدم الانتقائية في تطبيق مواد الدستور، بمعنى أن اختيار الديمقراطية على أساس التعددية الحزبية يجب أن يتم وفقاً للقواعد الدستورية القائمة، وهو ما يعني أن فتح الفضاء السياسي يجب أن يخضع لاستفتاء شعبي عام كما نص عليه دستور البلاد لعام 1995.

جدول رقم (1) الاستفتاء العام الأول 29 يونيو 2000

الخيار	عدد الأصوات	نسبة مئوية
نظام الحركة الاحزبي	901,322,4	90.7%
التعددية الحزبية	843,442	9.3%
عدد المشاركين في لانتخابات	4.765.744	100%

Source: African Elections Database: Elections in Uganda-Political Profile, at: http://africa_elections.tripod.com/ug.html



ينص عليها قانون التنظيمات والأحزاب السياسية PPOA لعام 2002، الخاصة بالتسجيل. وفي 28 يوليو من عام 2005، أجري الاستفتاء العام الثاني على النظام السياسي في أوغندا الذي سنل فيه الناخبون: هل نوافق على فتح الفضاء السياسي، والسماح لأولئك الذين يرغبون في الانضمام إلى منظمات أو أحزاب سياسية مختلفة للتنافس على السلطة؟، وجاء تصويت الناخبين في الاستفتاء لصالح فتح المجال السياسي للتعددية الحزبية التنافسية بنسبة 92.4%، إلا أن الإقبال على التصويت كان ضعيفاً، ولم تتجاوز نسبة المشاركة 47%، كما هو موضح في الجدول رقم (2) الذي يبين نتائج الاستفتاء العام الثاني في 28 يوليو 2005.

ومع اقتراب انتهاء الولاية الثانية للرئيس موسيفيني، لم ينظر إلى مخاوف المعارضة بشكل جدي، ولم تبدأ المشاورات بين أطراف العملية السياسية حول مسألة فتح الفضاء السياسي في البلاد بعد، بل انصب جل الاهتمام على إجراءات ومتطلبات تسجيل الأحزاب السياسية، والتي كان يهدف من ورائها أن تصبح الأحزاب السياسية كيانات قانونية لها شخصيات اعتبارية مستقلة يمكن مقاضاتها ومحاسبتها عن أية مخالفات قد ترتكبها، إذ أن عدم وجود الشخصية الاعتبارية يساعد الأحزاب من الإفلات دون عقاب عن أية أعمال وحشية تكون قد ارتكبتها أو قد ترتكبها في المستقبل. وفي ظل هذه التطورات اتجهت حركة المقاومة الوطنية للحصول على التوقيعات الضرورية والامتنال للنبود الأخرى التي

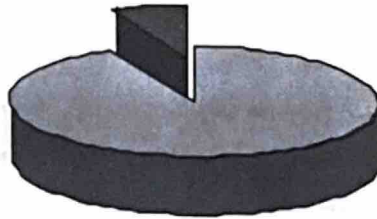
الجدول رقم (2) الاستفتاء العام الثاني 28 يوليو 2005

الخيار	عدد الأصوات	نسبة مئوية
نعم	223,643,3	92.4%
لا	865,297	7.6%
عدد المشاركين في الانتخابات	3,941,088	47%

Source: African Elections Database: Elections in Uganda-Political Profile at: <http://africaelections.tripod.com/ug.html>

رسم يوضح نتيجة الاستفتاء العام الثاني حول النظام السياسي الأوغندي 2005

■ لا للتعددية الحزبية 8%



● نعم للتعددية الحزبية 92.4%

إليه كحدث معزول، بل في إطار حملة قادة حركة المقاومة الوطنية ورغبتهم المتأصلة في تعديل الدستور وإلغاء حدود مدد الرئاسة، وهي من أبرز العقبات التي واجهت الرئيس موسيفيني في نهاية فترة ولايته الثانية.

رابعاً- على خلاف الاستفتاء العام الأول، فإن الاستفتاء العام الثاني قد سبقه تسجيل حركة المقاومة الوطنية وتحولها رسمياً كحزب سياسي تقليدي باسم منظمة حركة المقاومة الوطنية، إذاناً ببدء الحملة الهادفة لفتح الفضاء السياسي للأحزاب السياسية، وكما في الاستفتاء الأول فقد أعلنت أحزاب المعارضة مقاطعتها للاستفتاء الثاني.

2. استقلال القضاء وسيادة حكم القانون:

استقلال القضاء وفاعليته أمر أساسي في دعم حكم القانون، وهو أيضاً أساس أي نظام ديمقراطي، كما أن احترام حكم القانون يعني أن تمارس السلطة بشكل شرعي، ولا يتم ذلك إلا بخضوع القائمين عليها، والمحكومين بقواعدها أمام القانون، بما يفيد سيادة القانون لا سيادة الحاكم، وطاعة القانون بدلاً من الامتثال لقرارات وأهواء من بيدهم السلطة. فخضوع الجميع لقانون واحد يتميز بالقوة والسمو يعتبر اللبنة الأولى لتأسيس نظام حكم ديمقراطي حقيقي. وفي هذا السياق يلاحظ أن أوغندا تمتلك من حيث المبدأ سجلاً متبايناً في مسألة حكم القانون، حيث يشير معهد البنك الدولي في مؤشرات 2005 إلى تدني وضع أوغندا في هذا الشأن، بحيث حصلت من

وبمقارنة الاستفتاءين الأول 2000، والثاني 2005 على نفس الموضوع يمكن التوصل إلى الملاحظات التالية:

أولاً- تعكس صياغة سؤال الاستفتاء الأول رغبة الرئيس يوري موسيفيني وأنصاره في استمرار نظام حركة المقاومة الوطنية، فمن الناحية الدستورية للرئيس الحق في الترشح لفترة رئاسية ثانية، وبالتالي فهو غير مجبر للنظر في النظام القائم، وعليه فهو غير مهتم أساساً بالمعارضة الداخلية والخارجية. أما في الاستفتاء العام الثاني فإن صياغة سؤال الاستفتاء توحى للناخب برغبة الرئيس موسيفيني وقادة حركة المقاومة الوطنية بفتح الفضاء السياسي للأحزاب السياسية، وبالتالي يلاحظ أن الاستفتاء الثاني أقل إثارة للجدل مقارنة بالاستفتاء العام الأول، فكلا الحكومة والمعارضة يتقاسمان الرغبة في عودة البلاد إلى نظام التعددية الحزبية.

ثانياً- إلى جانب مسألة صياغة سؤالي الاستفتاءين، فإن ما يميز الاستفتاء العام الأول هو دعم الحكومة المالي والدعائي الكامل للتصويت لصالح استمرار نظام حركة المقاومة الوطنية، في حين قادت حركة المقاومة الوطنية حملة واسعة للتصويت "بنعم" للتعددية الحزبية في الاستفتاء العام الثاني (2005).

ثالثاً- لا يمكن تفسير التغيير المفاجئ في تعامل الرئيس يوري موسيفيني مع الأحزاب السياسية إلا من خلال النظر إليه كجزء من عملية أكبر، تتضمن تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي والقوانين الانتخابية السائدة، وبذلك يجب أن لا ينظر

بعدم الأمان، خاصة بعد دعوته العلنية إلى ضرورة إجراء حوار سلمي بين الحكومة وقبادة جيش الرب للمقاومة، لتخفيف التوتر والصراع في شمال البلاد، وهو ما أغضب الرئيس موسيفيني معتبراً إياه تمرد عصيان وخيانة لسلطته. وفي غضون ذلك برزت العديد من حالات الفساد شملت الجهاز القضائي ذاته، تتحمل الحكومة جزءاً كبيراً منه، حيث كان ترتيب أوغندا 105 من أصل 163 دولة خضعت للبحث في فبراير 2006 وفق مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. وتتصل معظم هذه الحالات باعتماد جهاز القضاء مالياً على وزارة العدل، إضافة إلى نقص الموارد خاصة على مستوى المحاكم الابتدائية، وتدني مستوى الأجور وهو ما يدفع بعض القضاة إلى قبول الرشاوى في شكل أتعاب خدمات على حساب تطبيق العدالة.⁽⁴⁸⁾

ومما ساهم في الحد من سلطان القضاء وفعاليته هو تشكيل ما يعرف "بالمحاكم الشعبية" على مستوى المجالس المحلية، الخطوة التي لم تؤد فقط للحد من فاعلية سلطان القضاء فحسب، بل التشكيك في نزاهته ومصداقيته، خاصة وأن هذه المحاكم تخضع لسيطرة رئيس الدولة، الذي يملك صلاحية تعيين القضاة وعزلهم. كما أن تفويض بعض السلطات القضائية لهذه المحاكم وخضوعها للجان المحلية التي تتولى سلطات تنفيذية وتشريعية يعد في حد ذاته انتهاكاً صارخاً لمبدأ الفصل بين السلطات، ويقوض من استقلالية القضاء، فالمجالس واللجان المحلية هي في الأساس مؤسسات

النقاط على 30 من 100 نقطة، أما دليل بيرتلسمان (Bertelsmann Index)، فإنه يشير إلى بعض التحسن مقارنة بعام 2005، كما هو موضح في الجدول رقم (3) الذي يوضح مؤشرات معهد البنك الدولي، وبيت الحرية، ودليل بيرتلسمان عن أوغندا.

وقد أشار دستور البلاد 1995 إلى استقلال القضاء ونص على أن السلطة القضائية يديرها الشعب، وتمارس اختصاصاتها من خلال المحاكم.⁽⁴⁵⁾ كما أن سجل القضاء الأوغندي حافل بجملته من الدلائل التي تؤكد على حدوث انتهاك صارخ لاستقلاليتهم والتعدي على حرمتهم، وذلك لما تعرض له من ضغوط وانتهاكات تأتي الحكومة في مقدمة من يمارسها، وكان أشدها إبان فترتي حكم ميلتون أوبوتي وعيدي أمين، بحيث لم يسلم النظام القضائي، فتجاوز الأمر إلى حد اختطاف القضاة وتعذيبهم وقتلهم في بعض الأحيان، الوضع الذي دفع بعضهم للهروب خارج البلاد، وبذلك أصبحت مسألة استقلال القضاء في أوغندا موضع تساؤل.⁽⁴⁶⁾

ورغم تأكيد الدستور الأوغندي على استقلال القضاء، بنصه على أنه "لا يحق لأي شخص أو سلطة أن تتدخل في المحاكم، وسلطان رجال القضاء في مباشرتهم لأعمالهم ووظائفهم القضائية".⁽⁴⁷⁾ وفي عهد الرئيس موسيفيني شهد جهاز القضاء العديد من الانتهاكات، تكفي الإشارة إلى ما تعرض له رئيس المحكمة العليا إيمانويل أوتينج Emmanuel Oteng من مضايقات أجبرته على الفرار خارج البلاد لشعوره

الحكومة⁽⁵⁰⁾ أما المستويات الدنيا من السلطة القضائية فقد أظهرت فعالية أقل واستقلالية خاصة على محاكم المقاطعات، وقد أدان بعض المراقبين بعض ممارسات التمييز على أساس الانتماء الإثني والنوعي والجنسي. فنقص الإمكانات وسوء التنظيم أدبا إلى بروز مشكلة أخرى؛ كطول مدة التوقيف قبل المحاكمة، والتي تمتد في بعض الأحيان إلى عدة سنوات، بحيث تمتد مدة الحجز ما بين 2 إلى 3 سنوات ليشكل هؤلاء نحو 60% من المساجين، وهو ما أدى إلى تنامي أعداد المساجين وتكدسهم في السجون الأوغندية⁽⁵¹⁾.

إن أسوأ انتهاكات استقلال القضاء تزامنت مع اعتقال زعيم المعارضة كيزا بيسي، ومحاصرة قوات الأمن للمحكمة العليا خلال فترة المحاكمة، بحيث ساهمت هذه الحادثة كما يشير اندرو ماوندا في كشف الوجه الحقيقي لموسيفيني الذي لا يابه لاستقلال القضاء ومبدأ حكم القانون، ومن تداعيات تلك الحادثة هو قرار المحامين في جميع أنحاء أوغندا تنظيم إضراب عام لمدة يوم واحد في 28 نوفمبر 2005 كاحتجاج على حصار قوات الأمن للمحكمة العليا. أما الحادث الآخر الذي يوضح الضغوط التي تمارسها الحكومة على السلطة القضائية فهو محاكمة نائب زعيم المعارضة ريجان اوكونما Regan Okumu لاتهامه بجرائم تتصل بالقتل.

تنفيذية، وأن منحها سلطات قضائية يعمل على الحد من استقلال القضاء.

أما مبدأ سيادة حكم القانون، يعني أن ممارسة السلطة بشكل شرعي لا يتم إلا من خلال خضوع القائمين عليها والمحكومين على قدم المساواة إلى قانون يتميز بالسمو والاستقلالية، وسيادة القانون بدلاً من سيادة القائمين على الأمر، وطاعة القانون بدلاً من الامتثال لقرارات من صنع من بيدهم السلطة. فخضوع الجميع للقانون يعتبر اللبنة الأولى لأي نظام ديمقراطي حقيقي. وبالخصوص يلاحظ أن أوغندا تمتلك سجلاً متبايناً فيما يخص مبدأ حكم القانون، فالسلطة القضائية تزعم التزامها بالنزاهة وأنها قادرة على إلزام الحكومة بتحمل مسؤوليتها كاملة عن أخطائها، وأن توقف أي تشريع حكومي في القضايا الرئيسية يعتقد أنه غير دستوري، ففي 2005 تقرر عدم دستورية قرارات حكم الإعدام المرتبط بالجرانم الكبرى التي لم تنفذ خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدورها⁽⁴⁹⁾.

وفي المقابل، أفادت منظمات حقوق الإنسان الأوغندية المحلية بارتفاع عدد انتهاكات استقلال السلطة القضائية، وذلك بالضغط على القضاة، ورئيس المحكمة للحكم وفق مصالح الحكومة. كما شجب كبار رجال الجيش علناً السلطة القضائية لوقوفها إلى جانب المظلومين بدلاً من مساعدة الحكومة، وبذلك فإن الجيش سوف لن يخضع للمحاكم. وأفاد بالخصوص مفوض حقوق الإنسان الأوغندية بوجود صعوبات تعترض التحقيق في بعض المظالم، وذلك بسبب عدم تعاون مؤسسات

جدول رقم (3) مؤشرات معهد البنك الدولي ، وبيت الحرية ، ولليل ببرتسمان عن أوغندا

مؤشرات معهد البنك الدولي 2005	أوغندا	دليل
المحاسبية	30.9	المدى 0-100 (القيمة المنخفضة تشير إلى ضعف المحاسبية؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى قوة المحاسبية).
الاستقرار السياسي وغياب العنف	10.4	المدى 0-100 (القيمة المنخفضة تشير إلى ضعف الاستقرار السياسي وارتفاع العنف؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى العكس).
فعالية الحكومة	36.8	المدى 0-100 (القيمة المنخفضة تشير إلى ضعف فعالية الحكومة؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى العكس).
نوعية التنظيم	53	المدى 0-100 (القيمة المنخفضة تشير إلى ضعف التنظيم؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى قوة التنظيم).
حكم القانون	30	المدى 0-100 (القيمة المنخفضة تشير إلى ضعف حكم القانون؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى قوة حكم القانون).
السيطرة على الفساد	20.2	المدى 0-100 (القيمة المنخفضة تشير إلى ضعف السيطرة على الفساد؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى قوة السيطرة على الفساد).

بيت الحرية الحريات في العالم	أوغندا	دليل
الحقوق السياسية	5	المدى 1-7 (القيمة المنخفضة تشير إلى نظام جيد من الحريات السياسية؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى العكس).
الحريات المدنية	4	المدى 1-7 (القيمة المنخفضة تشير إلى نظام جيد من الحريات المدنية؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى العكس).
الوضع	PF	3 رتب F (حر)؛ PF (حر جزئي)؛ NF (غير حر).

تابع جدول رقم (3)

دليل	اوغندا	دليل بيرتلسمان للتحول 2006
المدى 0-10 (القيمة المنخفضة تشير إلى تطور ديمقراطي سلبي؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى تطور ديمقراطي إيجابي).	6.5	الدولة
	5.0	المشاركة السياسية
	6.3	حكم القانون
	5.5	الاستقرار والمؤسسات الديمقراطية
	6.0	الاندماج الاجتماعي والسياسي
المدى 0-10 (القيمة المنخفضة تشير إلى تطور ديمقراطي سلبي؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى تطور ديمقراطي إيجابي).	5.85	النتيجة الكلية للتحويل السياسي
المدى 0-10 (القيمة المنخفضة تشير إلى إدارة سياسية ضعيفة؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى إدارة سياسية قوية).	5.55	النتيجة الكلية للإدارة السياسية

دليل	اوغندا	دليل مدركات الفساد 2006
المدى 0-10 (القيمة المنخفضة تشير إلى ارتفاع معدل الفساد؛ والقيمة المرتفعة تشير إلى معدل منخفض للفساد)	2.7	النتيجة الكلية

Source: Bertelsmann Shifting 'Bertelsmann Transformation Index 2006', Uganda Online at: <http://www.freedomhouse.org/modules/publications/ccr/modPrintVersion.cfm?edition=0&ccrpage=8&ccrcountry=127>
 خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح. Freedom House
 Countries at the Crossroads 2007, at: <http://www.freedomhouse.org/modules/publications/ccr/modPrintVersion.cfm?edition=0&ccrpage=8&ccrcountry=127>

3. الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة:

استطاع الرئيس يوري موسيفيني أن يربط بنجاح بين مسألة فتح الفضاء السياسي للتعددية الحزبية، ورفع القيود الدستورية عن مدد الرئاسة، بما يؤهله لترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة، وعلى هذا الأساس أجريت الانتخابات الرئاسية في 23 فبراير 2006، إلا أن نتائج هذه

الانتخابات عكست بوضوح أن أوغنديين مازالوا خاضعين لسيطرة الانتماءات الأولية في المجتمع، ويظهر ذلك بجلاء في نتائج الانتخابات على مستوى الأقاليم أوغندية، ففي حين استطاع موسيفيني أن يحصل على 78% من أصوات الناخبين في الإقليم الغربي - موطنه الأصلي - لم تتجاوز نسبة الأصوات التي تحصل عليها 25% من أصوات الناخبين

أسس تجزئية وليست وطنية ، وهذا يتضح بمقارنة نتائج الانتخابات على مستوى الأقاليم والمديريات ومناطق البلاد المختلفة، ففي حين حقق تنظيم (حزب) حركة المقاومة الوطنية NRM-O بقيادة موسيفيني نجاحاً ملحوظاً في الإقليمين الأوسط والغربي، فإن منتدى التغيير الديمقراطي FDC بزعامة كيزا بيسيبي قد حقق نجاحاً كبيراً في الإقليم الشمالي ، أما مؤتمر الشعب الأوغندي UPC فإنه مازال يحظى ببعض التأييد في الإقليم الشمالي ، وخاصة مناطق اللانجي ، كما هو موضح في الجدول رقم (5) الذي يبين نتائج الانتخابات البرلمانية في فبراير 2006 .

ففي الإقليم الشمالي الذي يشهد معارضة قوية لنظام الحركة. وفي المقابل استطاع زعيم منتدى التغيير الديمقراطي Forum Democratic Change المتقاعد كيزا بيسيبي الذي يعتبر أبرز منافسي موسيفيني في الانتخابات الرئاسية، أن يحقق نجاحاً كبيراً في الإقليم الشمالي؛ حيث حصل على نسبة 67% من أصوات الناخبين، في حين لم يحصل إلا على 20% في الإقليم الغربي.⁽⁵²⁾ كما هو موضح في الجدول رقم (4) الذي يبين نتائج الانتخابات الرئاسية في فبراير 2006.

أما الانتخابات البرلمانية ، التي تزامنت مع الانتخابات الرئاسية في فبراير 2006 ، فقد جاءت هي الأخرى لتعكس أن الأحزاب السياسية مازالت قائمة على

جدول رقم (4) نتائج الانتخابات الرئاسية في فبراير 2006

مرشحون آخرون		كيزا بيسيبي (منتدى التغيير الديمقراطي)		يوري موسيفيني (تنظيم حركة المقاومة الوطنية)		المرشح الإقليم
%	الأصوات	%	الأصوات	%	الأصوات	
3.7	73413	36.6	729446	59.7	1.190884	الإقليم الأوسط
2.7	47394	41.8	730.059	55.5	970168	الإقليم الشرقي
6.1	6867	7.5	8.702	86.4	99142	الإقليم الشرقي الأقصى
1.5	28284	20.1	339.631	78.4	1.556594	الإقليم الغربي
7.2	75012	67.6	702765	25.2	262123	الإقليم الشمالي
3.36	230970	37.36	2570603	59.28	4.078.911	أجمالي أقاليم البلاد

المصدر: أحمد الزروق امحمد الرشيد، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية: 2006)، ص 215.

جدول رقم (5) نتائج الانتخابات البرلمانية في فبراير 2006

الحزب الإقليم	الوطنية المقاومة حركة	الديمقراطي المتنبي التغيير	مستقلون	مؤتمر الشعب الأوغندي	الحزب المحافظين	حركة العدالة	الحزب الديمقراطي
الإقليم الأوسط	109	6	8	-	1	1	7
الإقليم الشرقي	28	7	9	1	-	-	2
الإقليم الشمالي	15	24	6	8	-	-	-
الإقليم الغربي	66	3	5	-	-	-	1
المجموع	202	40	28	9	1	1	10

المصدر: أحمد الزروق أحمد الرشيد، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية: 2006، ص 216.

الرئاسية لعام 2001⁽⁵⁵⁾، حينها تعرض العقيد كيزا بيسجي Kizza Besigye - أحد أعضاء جيش المقاومة الوطني 1986-80 وعضو البرلمان - مع بعض أنصاره للاعتقال والتعذيب، أجبر على إثرها للهرب خارج البلاد، ولم يتوان موسيفيني عن وصفهم بالإرهابيين، وربما أراد موسيفيني من خلال ذلك توجيه رسالة بأنه لم ولن يتسامح مع المعارضين والمنشقين على نظامه.⁽⁵⁶⁾

4. احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية:

تبنت حكومة حركة المقاومة الوطنية عدة إجراءات تتصل باحترام الحريات العامة للمواطنين، تتمثل في توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب، ووسائل العقاب الوحشي، وكذلك الميثاق الأفريقي

كما يبرز احتكار السلطة في نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية عام 1994،⁽⁵³⁾ فمن بين إجمالي أعضائها البالغ عددهم 283 عضواً، فازت حركة المقاومة الوطنية، بنحو ثلثي هذا العدد، وإذا ما أخذ في عين الاعتبار أن نحو 10 أعضاء تم تعيينهم رئاسياً، إضافة إلى 56 عضواً جاءوا كممثلين عن جيش المقاومة الوطني NRA، واتحادات العمال، والنساء والشباب (18-35)، ومنظمات ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما منح حركة المقاومة الوطنية سيطرة مطلقة، على تكوين أعمال الجمعية التأسيسية.⁽⁵⁴⁾ ومن اللافت للانتباه أن موسيفيني يتولى شخصياً تعيين أعضاء المفوضية العليا، التي تتولى التسيير والإشراف على العملية الانتخابية، ويؤكد البعض أن حركة المقاومة الوطنية، قد لجأت إلى استخدام العنف ضد المعارضين في الانتخابات

لحقوق الإنسان، كما أبدت الحكومة رغبتها واستمرارها في استقبال بعثات منظمة العفو الدولية، والصليب الأحمر الدولي والسماح لهما بزيارة السجون، ومقابلة المساجين وتقصي أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. وعلى الرغم من أن هذه التطورات ربما تعكس رغبة حكومة موسيفيني في تحسين أوضاع حقوق الإنسان، واستعدادها لاحترامها، وتعزيز الحريات السياسية والمدنية، إلا أن ذلك يتطلب تفعيل المؤسسات الوطنية السالفة البيان والتي تهتم بقضايا حقوق الإنسان، والحد من الأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين وملاحقة المخالفين أينما كانوا وحيثما وجدوا.

كما يضمن القانون من حيث المبدأ حرية تشكيل التنظيمات السياسية من أحزاب وتكتلات سياسية وغيرها، بعد الاستفتاء الذي سمح بتبني نظام التعددية السياسية. وفي الواقع، فقد عملت الحكومة على تقييد نشاط الأحزاب السياسية من خلال مضايقة قيادتها وعرقلة أعمال الجماعات المعارضة، كما حدث مع زعيم المعارضة والمنافس الأساسي في الانتخابات الرئاسية كيزا بيسيجي الذي اعتقل بتهمة الخيانة العظمى والإرهاب، والاغتصاب بهدف عرقلة حملته الانتخابية. وقد تعرض قادة وأنصار المنظمات السياسية المعارضة للاحتجاز دون محاكمة لأكثر من سنتين بتهمة تتصل بالخيانة والقتل والخطف والاغتصاب. ففي أبريل 2005 قبض على عضوين بارزين من أعضاء البرلمان المعارضين بتهمة يعتقد بأن دوافعها سياسية. كما اشتكت مفوضية حقوق الإنسان الأوغندية

بأن الأحزاب السياسية غير قادرة على تأسيس مستويات بنائية مختلفة يجعلها غير قادرة على العمل بشكل فعال. كما لم يتوقف تدخل الحكومة في الاجتماعات والمظاهرات كما حدث في 18 نوفمبر 2006، 6 يناير 2007، يفيد بعدم وفاء الحكومة بتعهداتها بحماية حرية الاجتماعات العامة. فالدولة تستخدم القوة لمنع أو قمع المظاهرات العامة كما فعلت في اليوم الذي أعقب القبض على زعيم المعارضة كيزا بيسيجي في نوفمبر 2005.⁽⁵⁷⁾

رغم السجل الإيجابي للحكومة الأوغندية في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني ولو من حيث المبدأ، إلا أن هذا السجل قد اتجه نحو الأسوأ في الآونة الأخيرة، فبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية يجب عليها إتمام إجراءات التسجيل كشرط أساسي لممارسة نشاطاتها المختلفة، فإن الدولة لا تمنع من تنظيم المنظمات غير الحكومية الدولية زيارات إلى البلاد للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. كما تضمن الحكومة الأوغندية لمفوضية الهلال الأحمر الأوغندي (ICRC)، والمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين (UNHCR)، والعفو الدولية، ومنظمة الدفاع عن حقوق الإنسان (Human Rights Watch) زيارة السجون، ومراكز البوليس، وبعض معسكرات الجيش الخاصة بالاعتقالات. وفي سبتمبر 2005 اعترضت الحكومة الأوغندية في بيان صحفي على نتائج تقرير منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان حول الوضع في شمال أوغندا، ورغم ذلك لم تتخذ أية

إجراءات ضد المنظمات غير الحكومية⁽⁵⁸⁾

المجالس المحلية LCs،⁽⁶⁰⁾ وبذلك تصبح اتحادات العمال بما في ذلك اتحاد الموظفين العموميين، واتحاد عمال المهن الطبية، واتحاد موظفي الخدمة العامة، والتنظيم الوطني لاتحادات العمال NOTU جزءاً من المؤسسات الرسمية للدولة. وقد سمح نظام الحركة بتوسيع قاعدة عضوية هذه الاتحادات، بحيث تشمل معظم الوظائف والمهن والخبرات والمهارات، على أن يختار كل اتحاد ممثلين عنه في البرلمان، بما يمكنه من النفوذ إلى مركز صنع القرار في الدولة، وهذا يعني عدم وجود اتحادات عمال قوية وفعالة كجزء من منظمات المجتمع المدني، فهي جزء من السلطة التشريعية ويمثلها أعضاء في البرلمان، ولا تعمل من خلال الضغط على السلطة لتحقيق مصالح أعضائها.⁽⁶¹⁾

كما يلاحظ أن المنظمات لا تتمتع بشخصية اعتبارية، وغير مستقلة عن الدولة من حيث الإدارة والتمويل، وبذلك لا تستطيع أن تتحدى سلطة الدولة أو أن تعترض على قراراتها، بل إن العلاقة هي علاقة خضوع لسلطان الدولة، وتأتي هذه الضغوط من خلال إجراءات التسجيل، حيث ينص القانون بعدم جواز تسجيل هذه وتأسيس مثل هذه الاتحادات وإشهارها إلا إذا تعدت عضويتها 1000 عضو، وتستخدم أحياناً الحكومة هذا الشرط لكي تسيطر على الاتحادات التي تحاول معارضتها، كما يحضر وفقاً للقانون قبول أي دعم مالي أجنبي إلا من خلال القنوات الحكومية وموافقتها، ويحظر أيضاً على أعضاء هذه الاتحادات التظاهر ضد الحكومة أو القيام بأي شكل من أشكال

على الرغم من هذا فإن إقرار القانون الجديد في أبريل 2006 المتعلق بالتمويل وإجراءات تجديد الرخص الذي أصبح ساري المفعول قد عمل على تقييد نشاط المنظمات غير الحكومية المحلية، وتجاوز الأمر إلى حد القبض وحبس بعض ناشطي حقوق الإنسان. وفي يوليو 2005 أصدرت خطة عنتيبي للعمل في مجال حقوق الإنسان، حيث تعتبر هذه الوثيقة بمثابة إستراتيجية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان بإدانتها كافة العقوبات التي تعترض نشاط منظمات حقوق الإنسان في أوغندا. وفي أكتوبر 2005، وفي سياق فتح الفضاء السياسي للتعددية الحزبية رفعت كافة القيود المفروضة على حرية تأسيس الجمعيات والتنظيمات السياسية، إلا أن التظاهرات التي نظمت على خلفية اعتقال زعيم المعارضة كيزا بيسيبي، والتي خلفت قتيلين وعشرات الموقوفين دفعت الحكومة بأن تفرض حظراً عاماً على حرية التظاهر والنقاش العام، كما لم يسمح البوليس بالاجتماعات العامة للعديد من التنظيمات السياسية المعارضة خلال عام 2005، كما منعت الاجتماعات العامة للأحزاب السياسية المعارضة.⁽⁵⁹⁾

5. فعالية جمعيات ومنظمات المجتمع المدني:

تقوم المشاركة السياسية في أوغندا - قبل التعديل الدستوري عام 2005 الذي سمح بعودة التعددية الحزبية - على أساس افتراض أن جميع الأوغنديين أعضاء في

المراقب "The Monitor" لمنع إعلان كان سينشر للدفاع عن كيزا بيسيجي. كما استمرت المضايقات للمنشورات في نوفمبر 2005م، عندما هددت الحكومة بإغلاق جريدة المراقب حول قصة مفادها أن الرئيس موسيفيني بصدد تعيين أخيه في منصب عسكري رفيع المستوى.⁽⁶³⁾

وفي 10 أغسطس من عام 2005، وبعد الإغلاق المؤقت لمحطة راديو KFM، والقبض على المذيع اندرو مواندا، Andrew Mwenda على خلفية العصيان العام، هدد الرئيس موسيفيني بإغلاق أية صحيفة قد تتسبب في تهديد الأمن الوطني للبلاد. ووفقاً للحكومة، فإن محطة KFM قد ساهمت في تأجيج التوتر الإثني بعد إذاعة آراء تدين الحكومة بالتواطؤ في حادث الطائرة العمودية الذي أودى بحياة نائب الرئيس السوداني السابق وأحد قادة الحرب الأهلية في جنوب السودان جون جرانج John Garang، وقد انتقد رئيس جمعية الصحفيين وليم رويبمبارا William Rwebembera على الملأ ارتفاع حالات الرعب التي يتعرض لها الصحفيون خلال الفترة.⁽⁶⁴⁾

ومن أحدث القيود على حرية الصحافة استخدام الحكومة الرقابة على قطاع الإعلام، بهدف تحسين صورة الحكومة في الداخل والخارج، كما أن استمرار إدارة الدولة لراديو وتلفزيون أوغندا (UTV) يجعل برامجها غير محايدة، ويلاحظ أن الدولة أصبحت تتحكم في جريدة الرؤية الجديدة "The New Vision" الأكثر انتشاراً في البلاد، وذلك بتعيين رئيس الاستخبارات العسكرية

العصيان المدني. كما تضع الحكومة الكثير من القيود على عضوية اتحادات العمال والتجارة، إذ يشترط في عضويتها الإلمام باللغة الإنجليزية (الجزء الرابع فقرة 3 من قانون 1990) وهو ما جعل العضوية حكراً على أولئك الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية، في حين لا يشترط في عضوية المجالس المحلية LCs الإلمام بلغة معينة بل الإلمام بأية لغة أخرى (الجزء الثامن من فقرة 4 من قانون 1990).⁽⁶²⁾

6. حرية الصحافة والإعلام:

تزعم الحكومة الأوغندية بأن لها سجلاً متميزاً في مجال حرية الصحافة، وقد وضع بيت الحرية Freedom House بأن وضع حرية الصحافة في أوغندا يتعثر "Partly Free"، إذ أن النقاش العام أمر طبيعي ويمنح مساحة مقبولة من الحكومة. كما يمكن لوسائل الإعلام بما فيها الخاصة التحقيق في ادعاءات الفساد وغيرها من الممارسات الممنوعة بحكم القانون. ورغم ذلك فقد لوحظ ارتفاع حوادث تقييد حرية انتقال المعلومات خلال السنوات القليلة الماضية، بما يسيء لسمعة الحكومة في التسامح مع وسائل الإعلام. ففي يونيو 2004، أدانت محكمة عسكرية ستة صحفيين وكانت الحادثة الأولى من هذا النوع في تاريخ أوغندا الحديث والمعاصر، والأدهى من ذلك أن الحكومة قد منعت كافة أنواع النقاش العام أو التظاهر بعد القبض على المرشح الرئاسي كيزا بيسيجي. وفي ذات الوقت أغار البوليس وبدون تصريح من النيابة العامة على مقر جريدة

رحبوا بفتح الفضاء السياسي للأحزاب السياسية في انتخابات 2005، إلى جانب منع المعارضة من أن تنظم نفسها في إطار حزبي تنافسي، وحرمانها من الموارد الضرورية التي تتوفر لمرشحي حركة المقاومة الوطنية في الانتخابات.

فمسألة فتح الفضاء السياسي للتعددية الحزبية التي أقرها الأوغنديون، ووافقوا عليها تماماً في الاستفتاء العام الثاني لعام 2005، لم تكن نتيجة تطور طبيعي نحو الديمقراطية وحكم القانون، بقدر ما تجسد مناورة بارعة من الرئيس موسيفيني للاستمرار في الحكم، ومساومته مطالب المعارضة بضرورة فتح الفضاء السياسي للتعددية الحزبية بمطلبه الخاص، والقاضي بضرورة إجراء تعديلات دستورية تلغي بموجبها القيود عن مدد رئاسة الدولة، وقد تزامن ذلك مع تراجع أداء البلاد الاقتصادي، حيث مارست الجهات المانحة تهديدات دائمة بوقف المساعدات إذا لم يستجيب الرئيس موسيفيني لمطالب المعارضة، أو إذا استمر في إساءة معاملتها خاصة في مناطق الشمال التي تشهد مواجهات دامية منذ أمد بعيد بين القوات الحكومية، ومتمردي جيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني.

وفي الختام يجب التأكيد على بعض الملاحظات يرتبط أولها بتأصل الظاهرة الحزبية في أوغندا، فقد تزامن وجود الأحزاب السياسية مع استقلال البلاد في عام 1962، إلا أنها فقدت شعبيتها خلال العقدين الأخيرين وذلك بسبب منع وتجريم الرئيس موسيفيني نشاط الأحزاب السياسية، وخاصة مؤتمر الشعب

الاسبق، واحد المقربين للرئيس موسيفيني رئيساً لمجلس إدارتها، وهذا ربما يعزز من ادعاءات زعيم المعارضة كيزا بيسيبي بانحياز وسائل الإعلام للرئيس موسيفيني في الانتخابات الأخيرة في فبراير 2006.⁽⁶⁵⁾

سادساً: ملاحظات ختامية

باستخدام المدخل الانتقالي الذي يفسر التحول من نظام استبدادي إلى آخر ديمقراطي ليبرالي، اتضح أن أوغندا لم تحقق خلال فترة الدراسة تقدماً يذكر بالخصوص، وهو ما يدعم فرضية الدراسة ويؤكددها، وبذلك لا تعبر عملية الديمقراطية عن رغبة وإرادة حقيقية لصانع القرار السياسي في أوغندا، بقدر ما تعكس استجابة مؤقتة للضغوط البيئية الداخلية والخارجية. ومن خلال فحص بعض المؤشرات التي تشمل التعددية الحزبية، واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون، والانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وفعالية جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وحرية الصحافة والإعلام، نجد أن أوغندا مازالت متعثرة في كافة هذه الجوانب، فالانتخابات التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة بعيدة تماماً من أن توصف بالحرة والنزيهة، فحالات التزوير ربما هي السمة الغالبة في معظم التجارب الانتخابية التي عرفتها البلاد منذ عام 1986، وهذا يمكن ملاحظته من خلال التحول الجذري في موقف الناخبين الأوغنديين من التعددية الحزبية، ففي حين رفض أغلبهم التعددية الحزبية في انتخابات 2000، نجد العكس تماماً حيث

4. مصطفى عمر التير، "لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة" ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية، تحت رعاية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، (21 مايو 2006)، ص 221.

5. حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2006)، ص 265.

6. Samuel. P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, op. cit., P. 13.

7. مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم السياسة - مصطلحات مختارة، (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004)، ص 231.

8. محمد صفى الدين خربوش، "التحول الديمقراطي في مصر"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية، تحت رعاية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21 مايو 2006)، ص 467.

9. Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, P. 15.

10. David Potter, et al, *Democratization*, (Cambridge: Polity Press in association with the Open University, 1997), PP. 4-5.

11. I bid, P. 5.

12. I bid, P. 4.

13. Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press cop., 1989) P. 221.

14. عصمت سيف الدولة، الطريق على الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي، (بيروت: دار الطليعة، 1970)، ص ص 41-42.

الأوغندي والحزب الديمقراطي، أما منتدى التغيير الديمقراطي فهو مازال حديث العهد، وغير قادر على منافسة حزب حركة المقاومة الوطنية الذي يتزعمه الرئيس موسيفيني. أما الملاحظة الثانية فإنها تتصل بقدرة الأحزاب على المنافسة، فالتجربة الحزبية تبين سيطرة المجالس المحلية شبه الكاملة على المستوى المحلي، وهيمنة حركة المقاومة الوطنية على المستوى الوطني، ويرجع ذلك لمنع النشاط الحزبي لفترة طويلة حتى 2005.

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة فإنها تتعلق بوضع حركة المقاومة الوطنية في البلاد بعد السماح بالتعددية الحزبية، فرغم التحول الديمقراطي المزعوم، فإن هذه الحركة كانت ومازالت تهيمن على العملية السياسية في كافة المستويات من القرية إلى الأبرشية إلى المديرية إلى المستوى الوطني.

الهوامش:

1. تستخدم هذه الدراسة الديمقراطية والتحول الديمقراطي كمصطلحين مترادفين بمعنى الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام آخر ديمقراطي ليبرالي.

2. Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1991), PP. 21-26.

3. انظر في تفصيل سياسات المشروطية:

رواية توفيق، المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، العدد 6، مارس 2002.

15. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:
16. محمد زاهي بشير المغربي، بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004)، 53-61.
17. David Potter, et al, **Democratization**, op. cit., P. 10.
18. I bid P. 11.
19. I bid P. 12.
20. I bid, PP. 18-19.
21. Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, **Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies**, (Baltimore: John Hopkins University Press, 1986), PP. 6-7.
<http://hrw.org/backgrounder/africa/uganda0206/3.htm>.
22. جمال محمد السيد ضلع، "القدرة السياسية الأوغندية"، في أوغندا دراسة حالة (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2006)، ص 15.
23. أحمد الزروق امحمد الرشيد، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية: 2006)، ص ص 157-158.
24. أحمد إبراهيم محمود، "ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا: دراسة في أسباب نشأة الظاهرة ونتائجها"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2000)، ص 92.
25. أحمد الزروق امحمد الرشيد، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، مرجع سبق ذكره، ص 167.
26. المرجع السابق، ص 164.
27. عبد الملك عودة، **المتغيرات السياسية في أفريقيا 2004**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب
- الأهرام الاقتصادي، العدد 208، أبريل 2005)، ص 21.
28. عبد الملك عودة، **الحرب والسلام في أفريقيا (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 173، مايو 2002)**، ص 19.
29. عبد الملك عودة، **السياسة في الجوار الأفريقي**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 184، أبريل 2003)، ص 22.
30. أحمد الزروق امحمد الرشيد، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، مرجع سبق ذكره، ص 159.
31. عبد الملك عودة، **السياسة في الجوار الأفريقي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.
32. Nelson Kasfir, "No-party Democracy in Uganda", **Journal of Democracy**, (Washington, DC: National Endowment for Democracy, Vol. 9, No. 2, 1998) P. 49.
33. ترجع فكرة نظام مجالس ولجان المقاومة إلى نظام المجالس التي أخذت به جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO) في محاربة الاستعمار البرتغالي في موزمبيق، ويفيد موسيفيني بالخصوص "لقد وجدنا جبهة تحرير موزمبيق قد طورت نظاماً فعالاً في تنظيم الجماهير في شكل مجموعات وفروع تشبه إلى حد كبير تلك التي ظهرت في أوغندا في شكل لجان ومجالس المقاومة"، للمزيد حول الموضوع أنظر:
- Nevine Ahmed Kadry, Uganda's Resistance Councils and Committees The RCs 1986-1995, **Unpublished M. A. Thesis** (Cairo: American University, 1998) PP. 41-44 .
34. جمال محمد السيد ضلع، **القدرة السياسية الأوغندية**، مرجع سبق ذكره، ص 18.
35. عبد الملك عودة، **السياسة المصرية وقضايا أفريقيا (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 59، يناير 1993)**، ص ص 70-71.

Association of Political Science (AAPS) Vol.7, No. 2, June 2002), P. 32.

44. **African Elections Database: Elections in Uganda-Political Profile**, at: <http://africaelections.tripod.com/ug.html>.

45. جمال محمد السيد ضلع، القدرة السياسية الأوغندية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

46. Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, "The States of East Africa: Tanzania, Uganda and Kenya", in Peter Duignan and Robert H. Jackson, (eds.) **Politics and Government in African States 1960-1985**, (London: Groom Helm, 1986), P. 261.

47. **The Constitution of Uganda 1995**, Article 128, Clause 2, http://www.uganda.at/Geschichte/verfassung_der_republik_Uganda_2008.pdf

48. Susan Dicklitch, **The Elusive Promise of NGOs**, *op. cit.*, P. 89.

49. U.S. state Department: **Uganda: Country Report on Human Rights Practices**, (Washington DC.,: U.S. state Department, March 2006).

50. Uganda Human Rights Commission Annual Report (2005), at <http://www.humanrightshouse.org/dllvis5.asp?id=4150>.

51. *I bid.*

52. **The New Vision Online**, at: <http://www.newvision.co.ug/>

53. Aili Mari Tripp, *op. cit.*, P. 8.

36. Joyce Neu, **Briefing on the Conflict in Uganda: Hope for a Negotiated Solution** (San Diego: University of San Diego, John B. Kroc Institute for Peace and Justice, June 2005), P. 7.

37. حسن نافعة وآخرون، مقدمة في علم السياسة: الإيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2003)، ص ص 307-308.

38. Frank Emmanuel Muhereza and Peter Omurangi Otim, "Neutralizing Ethnicity in Uganda", In M. A. Mohamed Salih and John Markakis, **Ethnicity and the State in Eastern Africa**, (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1998), P. 194.

39. Susan Dicklitch, **The Elusive Promise of NGOs in Africa: Lessons from Uganda**, (Hampshire: Macmillan Distributions, 1998) P. 56.

40. Edward Kannyo, "Change in Uganda: A New Opening?", **Journal of Democracy**, (Washington, DC: National Endowment for Democracy, Vol. 15, No. 2, April 2004), P. 133.

41. Phares Mutibwa, **Uganda Since Independence** (London: Hurst & Co. Publishers Ltd, 1992), P. 196.

42. Aili Mari Tripp, "The Changing Face of Authoritarianism in Africa: the Case of Uganda", **Africa Today** (Vol. 50, No. 3, Spring 2004), PP. 15-16.

43. Juma Antony Okuku, "Civil Society and Democratization Process in Kenya and Uganda: A Comparative Analysis of the Contribution of the Church and NGOs", **African Journal of Political Science**, (Pretoria: African

61. أحمد الزروق امحمد الرشيد، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، مرجع سبق ذكره، ص 133.

62. المرجع السابق، ص ص 133-134

63. Bertelsmann Shifting, **Bertelsmann Transformation Index 2006, Uganda Online at** <http://www.bertelsmann-Transformation-Index.de/63.0.html?l=1>.

64. U.S. State Department: *Uganda: Country Report on Human Rights Practices*, March 2006.

65. BBC News at: <http://newsbbc.co.uk/2/hi/africa/6162925.stm> (last accessed on 22 August 2006).

المراجع:

(1) المراجع العربية:

أ. الكتب:

1- خشيم، مصطفى عبدالله، موسوعة علم السياسة – مصطلحات مختارة، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004.

2- عصمت سيف الدولة، الطريق على الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة، 1970.

المغربي، محمد زاهي بشير، بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004.

3- نافعة، حسن وآخرون، مقدمة في علم السياسة: الإيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2003.

4- نافعة، حسن، مبادئ علم السياسة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2006.

54. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

Nelson Kasfir, "Uganda Politics and the Constituency Assembly Elections of March 1994, in H.G. Hanson and M. Twaddle (eds.) **From Chaos to Order: The Politics of Constitution Making in Uganda** (Kampala: Fountain Publishers, 1995). PP. 22-50

55. "How Kategaya Helped Secure Museveni the Second Term" **The Monitor** 9June2005, at <http://www.monitor.co.ug/specialincludes/ugprsd/museveni/mus06074a.php>.

56. Edward Kannyo, "Change in Uganda: A New Opening?", **Journal of Democracy**, (Washington, DC: National Endowment for Democracy, Vol. 15, No. 2, April 2004), P. 133.

57. Uganda Human Rights Commission Annual Report (2005), **op. cit.**

58. Freedom House (2006) **Countries at the Crossroads 2006 – Uganda Online at** <http://www.freedomhouse.org/tempalte.cfm?page=140&edition7&ccrpage=31&ccrcountry=127>.

59. Amnesty International, **Amnesty International Annual Report 2006 online at** <http://web.amenesty.org/report2006/mrt-summary-eng>.

60. **Elections in Uganda: Political Profile**, at: <http://africaelections.tripod.com/ug.html>

(2) المراجع الأجنبية:

1- **African Elections Database: Elections in Uganda-Political Profile**, at: <http://africaelections.tripod.com/ug.htm>.

2- Amnesty International, **Amnesty International Annual Report 2006 online** at <http://web.amnesty.org/report2006/mr-t-summary-eng>.

3-Antony, Okuku, Juma, "Civil Society and Democratization Process in Kenya and Uganda: A Comparative Analysis of the Contribution of the Church and NGOs", **African Journal of Political Science**, Pretoria: African Association of Political Science (AAPS) Vol.7, No. 2, June 2002.

4- BBC News at: <http://newsbbc.co.uk/2/hi/africa/6162925.stm>(last accessed on 22 August 2006).

5- Bertelsmann Shifting, **Bertelsmann Transformation Index 2006, Uganda Online** at <http://www.bertelsmann-Transformation-Index.de/63.0.html?l=1>.

6- Dahl, Robert A., **Democracy and its Critics**, New Haven: Yale University Press cop., 1989.

7-David Potter, et al, **Democratization**, Cambridge: Polity Press in association with the Open University, 1997.

8-Dicklitch, Susan, **The Elusive Promise of NGOs in Africa: Lessons from Uganda**, Hampshire: Macmillan Distributions, 1998.

ب- الدوريات والدراسات غير المنشورة:

1- عودة، عبد الملك، الحرب والسلام في أفريقيا، القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 173، مايو 2002.

2- عودة، عبد الملك، السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 59، يناير 1993.

3- عودة، عبد الملك، السياسة في الجوار الأفريقي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 184، أبريل 2003.

4- عودة، عبد الملك، المتغيرات السياسية في أفريقيا 2004، القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 208، أبريل 2005.

5- ضلع، جمال محمد السيد ضلع، القدرة السياسية الأوغندية في أوغندا دراسة حالة، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2006.

6- محمود، أحمد إبراهيم، "ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا: دراسة في أسباب نشأة الظاهرة ونتائجها"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2000.

7- الرشيد، أحمد الزروق امحمد، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية: 2006.

8- التير، مصطفى عمر، "لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة" ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية، تحت رعاية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 21 مايو 2006.

9- خربوش، محمد صفي الدين، "التحول الديمقراطي في مصر"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية، تحت رعاية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21 مايو 2006.

9- Freedom House (2006) **Countries at the Crossroads 2006 - Uganda Online** at

<http://www.freedomhouse.org/tempalte.cfm?page=140&edition7&ccrpage=31&ccrcountry=127>.

10- <http://hrw.org/backgrounder/africa/uganda0206/3.htm>.
humanrightshouse.org/dllvis5.asp?id=4150.

11- "How Kategaya Helped Secure Museveni the Second Term" **The Monitor**

9June2005, at <http://www.monitor.co.ug/specialincludes/ugprsd/museveni/mus06074a.php>.

12- Huntington, Samuel. P., **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**, Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1991.

13- Kadry, Nevine Ahmed, Uganda's Resistance Councils and Committees The RCs 1986-1995, **Unpublished M. A. Thesis**, Cairo: American University, 1998.

14- Kannyo, Edward, "Change in Uganda: A New Opening?", **Journal of Democracy**, Washington, DC: National Endowment for Democracy, Vol. 15, No. 2, April 2004.

15- Kannyo, Edward, "Change in Uganda: A New Opening?", **Journal of Democracy**, Washington, DC: National Endowment for Democracy, Vol. 15, No. 2, April 2004.

16-Kasfir, Nelson, "No-party Democracy in Uganda", **Journal of Democracy**, Washington, DC: National Endowment for Democracy, Vol. 9, No. 2, 1998.

Mohamed Salih and John Markakis, **Ethnicity and the State in Eastern Africa**, Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1998.

17- Kasfir, Nelson, "Uganda Politics and the Constituency Assembly **Chaos to Order: The Politics of Constitution Making in Uganda**, Kampala: Fountain Publishers, 1995.

18- Muhereza, Frank Emmanuel, and Otim, Peter Omurangi, "Neutralizing Ethnicity in Uganda", In M. A.

19- Mutibwa, Phares, **Uganda Since Independence**, London: Hurst & Co. Publishers Ltd, 1992.

20- Neu, Joyce, **Briefing on the Conflict in Uganda: Hope for a Negotiated Solution**, San Diego: University of San Diego, John B. Kroc Institute for Peace and Justice, June 2005.

21-O'Donnell, Guillermo and Schmitter, Philippe C., **Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies**, Baltimore: John Hopkins University Press, 1986.

22- Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, "The States of East Africa: Tanzania, Uganda and Kenya", in Peter Duignan and Robert H. Jackson, (eds.) **Politics and Government in African Sates 1960-1985**, London: Groom Helm, 1986.

23-The Constitution of Uganda 1995.
http://www.uganda.at/Geschichte/verfassung_und_republik_Uganda_2008.pdf

24-The New Vision Online, at:

<http://www.newvision.co.ug/>

25- Tripp, Aili Mari, " The Changing Face of Authoritarianism in Africa: the Case of Uganda", **Africa Today**, Vol. 50, No. 3, Spring 2004.

26- U.S. state Department: **Uganda: Country Report on Human Rights Practices**, Washington DC.,: U.S. State Department, March 2006.

27- Uganda Human Rights Commission Annual Report (2005), <http://bankshire.com/uhr/>